مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الديمقراطية التوافقية والأحزاب السياسية في لبنان (رؤية مستقبلية)
اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام حاتم علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7240
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 04:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية التوافقية والأحزاب السياسية في لبنان (رؤية مستقبلية)

أ. م. د. ابتسام حاتم علوان (*)
Dr.ebtisam_h2016@yahoo.com

الملخص :

تعد النظم الديمقراطية التوافقية من اكثر النظم فاعلية في الدول ذات المجتمعات المتباينة مذهبيا او لغويا او عرقيا او غيرها من التباينات المختلفة الا ان نجاح هذا النوع من النظم يرتبط بصورة حيوية مع طبيعة وفاعلية النظام الحزبي فكلما كان النظام الحزبي فعال وقادر على استيعاب هذه التباينات في المجتمع كلما استطاع هذا النظام من تحقيق استقرارا سياسي ومجتمعي، وتعد لبنان من ابرز الدول التي اتخذت من النظام التوافقي انموذجا لها الا ان ما يلحظ على هذه الدولة هو فشل النظام الحزبي من استيعاب التباينات المختلفة وبالتالي ابتعادها عن هدفها الجوهري وهو تمثيل أبناء المجتمع المختلفة مما يسود شعورا لدى غالبية أبناء المجتمع بعدم وجود تواصل واستمرارية بين الحكام والمحكومين أي ان الأحزاب السياسية هدفها الأساس هو الحصول على السلطة او تقاسم السلطة بين الأحزاب لذلك بقيت لبنان تعاني من حالة عدم استقرار سياسي نتيجة للدور السلبي للأحزاب لعجزها عن تفعيل المشاركة السياسية بصورة فعالة .

المقدمة :

تعد الديمقراطية بمفهومها الفلسفي والسياسي والقانوني الحل الامثل لحسم مسألة الصراع ما بين الحاكم والمحكوم، من خلال ترك المحكوم يحكم نفسه بنفسه سواء اكان ذلك

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

بطريقة مباشرة او غير مباشرة، مما يساعد في الحالتين على اقامة التوازن السليم مابين مصلحة الفرد الخاصة من جهة ومصلحة المجتمع من جهة اخرى. وهذا مااختبرته المجتمعات الاغريقية قديما كما توصلت اليه بعض لشعوب الاوربية المتقدمة في العصور الحديثة اثر صراعها الطويل ضد انظمة الحكم المطلق مع نضج ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومنها انتقلت الى العديد من شعوب العالم التي اخذت في حقب تاريخية مختلفة تناضل في سبيل ارساء دعائمها في مجتمعاتها مقتنصة الظروف المناسبة لذلك ، ومستفيدة على الدوام من تجاربها ويجارب غيرها في هذا الميدان ومستغلة قدرة العقل البشري على ابتكار الاساليب وابتداع الوسائل المفيدة في هذا المجال .

ان الديمقراطية تتعلق بالإطار المجتمعي الذي تنمو فيه وتتطور معه فتتفاعل مع ظروفه بحيث تستقي من ثقافته وخصوصياته ونسق قيمه صورتها وميزاتها، كما ان نجاح التجربة الديمقراطية او تعثرها وفشلها يرتبط بوعي الافراد وبظروف المجتمع العامة من شتى نواحيه بالاخص من الناحية الاقتصادية ذات الدور الاساسي في عملية تشكل القوى السياسية المدافعة عن مصالح الطبقات المنتمية اليها.

وطالما ان النظام الديمقراطي يعتمد في مسيرته وصيرورته على ارادة الافراد كمجتمع والناجمة عن تفاعلهم في مرحلة زمنية معينة مع ظروف مجتمعهم من مختلف نواحيه، فان من الصعب التقاط صورة جامعة موحدة للديمقراطية في ظل تباين ظروف المجتمعات وديناميتها المتغيرة، فسيبقى لكل نظام ديمقراطي في العالم سماته الخاصة به وصورته المميزة له عن غيرة من الانظمة الاخرى وستبقى للديمقراطية اشكالها المختلفة بتعدد المجتمعات التي تطبقها، ولكن مهما اختلفت النظم الديمقراطية من مجتمع الى اخر ومن زمن الى اخر وتغيرت اساليبها ووسائلها تبقى للديمقراطية مبادئها الاساسية الثابتة القائمة على قاعدتي الحرية والمساواة بين الافراد ، ويبقى للديمقراطية معناها الاصلي وهو حكم الاكثرية . واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات.

وهكذا بفضل تطور المجتمعات وتقدم الوعي الانساني تطورت الديمقراطية ولم تعد تعني فقط نظام الحكم المطبق بل تعدته حتى اصبحت طريقة حياة ونهج تفكير ومناخا عاما وتعددت اساليبها في مجال الحكم عامة مع ازدياد تجارب الشعوب وتراكم خبراتها.

وفي ضوء هذا الواقع تبنت اكثرية النظم الديمقراطية في عالمنا اليوم ومنها لبنان النمط الليبرالي الغربي الاخذ بمبدأ حكم الاكثرية حتى بدا اسم الديمقراطية مرادفا لمعنى الديمقراطية التنافسية ، علما ان بعض المدارس السياسية الواقعية الحديثة ترفض تعميم فكرة الاكثرية العددية على سائر المجتمعات فهي تعتقد ان هذه القاعدة لاتصلح سوى في المجتمعات المتجانسة شعبيا ، اما المجتمعات الاخرى ذات الصفة المركبة او المتعددة فترى انه من الانسب لها اعتماد القاعدة التوافقية ، وعلى هذا الاساس سنتناول الموضوع في لبنان بأعتباره مجتمع متعدد يعاني من انقسامات طائفية وازمات اجتماعية واقتصادية .وستنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان للاحزاب السياسية اللبنانية دورا محوريا في النظام الديمقراطي التوافقي اللبناني الا ان هذا الدور واجه صعوبات عدة بسبب اخفاق الأحزاب نفسها في تمثيل فئات المجتمع المختلفة وبالتالي كان دورا سلبيا للأحزاب في النظام التوافقي اللبناني لعجزها عن تفعيل المشاركة السياسية الفعالة .

وستم تناول الدراسة ووفقا للهيكلية الاتية:

المبحث الاول: الديمقراطية التنافسية والتوافقية.

المبحث الثاني: الاحزاب اللبنانية (دراسة للواقع اللبناني).

اولا: لبنان رؤية عامة.

ثانيا: الاحزاب السياسية اللبنانية.

المبحث الثالث: نظرة مستقبلية

المبحث الاول : الديمقراطية التنافسية والتوافقية .

لابد من التأكيد على ان النظام الديمقراطي ومهما كانت صوره واشكاله ليس نظاما منصفا بالمطلق ولكنه بأعتراف الجميع اعدل من اي نظام سياسي اخر عرفته البشرية لانه

عبارة عن نظام حكم يؤمن بحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها ويرمي الى احترام حقوق المواطنين وحرياتهم ويسهم بنمو الحضارة الانسانية ، وقد تكون الديمقراطية التنافسية في حقيقة امرها ديمقراطية الاكثرية دون الاقلية في وقت من الاوقات لكنها ديمقراطية بحد ذاتها وافضل بالتأكيد من حكم الاقلية من الافراد والدليل تمسك اكثرية الشعوب بحقوقهم الفردية والعامة ورفضهم قيام الانظمة السلطوية . ولعل من اصعب المشاكل التي واجهت المجتمعات في تدرجها على دروب الديمقراطية كانت مسألة التعددية في الاراء فالشعب ومهما بدا متجانسا في بنيته المجتمعية من النادر ان يلتف دائما وبكامل افراده حول رأي جامع وموحد ازاء اي قضية تطرح امامه فقد يتفق الجميع حول بعض الثوابت الوطنية ولكنه لايتفق بالضرورة حول كل الامور الاخرى لان الاختلاف في الرأي من طبيعة البشر، لذا يتعذر الاجماع الدائم حول اي امر من الامور فهذا يحدث في الانظمة الشمولية او انظمة الحزب الواحد اذ يفرض الحاكم او الحزب رأيه على الشعب بطريقة استبدادية(1). اما في الانظمة الديمقراطية الليبرالية فأن التعددية في الاراء وبكل ما تحمله من معاني الاختلاف والتضاد في التوجهات الحزبية العقائدية والفلسفية او التنوع في الارادات السياسية لابناء المجتمع الواحد تعد شرطا لازما لقيام الديمقراطية ، فحرية التعبير المصونة بظل القانون والمكرسة بصورة حتمية في قناعات الناس هي التي تفضي الى هذه التعددية في الاراء المختلفة التي تغني الفكر ، ولاريب في ان الديمقراطية التنافسية تقدم لجميع القوى السياسية المتناقضة والمتنافسة مع بعضها البعض حلا مرضيا يتفادى العرقلة في مسيرة الحكم عبر اقتناع الاقلية بالخضوع الى رأي الاكثرية رغم عدم اقتناعها به (2).

وتجدر الاشارة ، الى ان رأي الاكثرية قد لايكون بالضرورة هو الاصح دائما ولعل الفكرة نبعت من الاعتقاد بأن من الصعب عادة على مجموعة قليلة من الناس ان تجابه مجموعة اخرى تفوقها عددا ، لذا فقد توصلت اكثرية المجتمعات في تجاربها وقناعاتها السياسية الفكرية الى ضرورة انطلاق العجلة بأتجاه قوة الدفع الاكبر التي تمثلها الاكثرية ، اما الاقلية فأنها تشكل قوى معارضة تراقب عمل الاكثرية الحاكمة وتتربص بأخطائها ، وهذا الدور

الرقابي الذي تمارسه ضروري جدا ويعد صمام امان حكم الاغلبية ، لانه كفيل بتصويب عمل الاخيرة من خلال حثها على التنبه لمواقفها مخافة فقدانها ثقة الشعب في الانتخابات اللاحقة ، فقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية تفسح المجال امام تبادل الادوار بين الطرفين بطريقة سلمية عبر الانتخاب، بحيث يمكن الاقلية من ان تصبح اكثرية والاكثرية اقلية كما يحصل دوما في الدول المتقدمة . ولابد من العودة للشعب فهو الرقيب الاول والاخير الذي يعطي ثقته يوم الانتخاب لمن يتوسم فيهم الخير للوطن، ونتيجة تصويته –وبغض النظر عن الطريقة المتبعة في فرز النتائج– سواء كانت عن طريق اعتماد النظام الاكثري او التمثيل النسبي هي التي تحدد الاكثرية النيابية التي تنبثق عنها الحكومة في الانظمة البرلمانية. وفي كل الاحوال لقد اثبتت التجارب جدوى الديمقراطية التنافسية في اماكن عدة لاسيما في الاتحادات التي تقوم بين الدول على اساس فيدرالي اذ يتكون البرلمان الفيدرالي عادة من مجلسين(3) :

- المجلس الاول: يضم ممثلين عن الدول الداخلة في الاتحاد الفدرالي ويكون عددهم بالتساوي فيما بينهم حتى لايطغى رأي الدول الكبرى على الصغرى في القرارات المهمة داخل الاتحاد وفي ذلك مايشبه التوافق في الحكم الى حد ما فالتوافق ليس كاملا في غياب حق الفيتو في اتخاذ القرارات داخل المجلس.
- المجلس الثاني: يضم ممثلين عن كل دولة بحسب نسبة عدد سكانها للحد من امكانية لجوء الدول الصغرى الى تعطيل مصالح الدول الكبرى وبهذه الوسيلة حلت الديمقراطية بطرقها المتعددة مسألة التباين بين الارادات السياسية المختلفة للدول الداخلة في عضوية الاتحاد الفيدرالي على مستوى البرلمان.

ومما لا شك فيه ان حكم الاكثرية لايصلح في حقيقة امره سوى في المجتمعات الواعية والمتقدمة التي تمرست بالديمقراطية واتقنت اللعبة السياسية وفهمت قواعدها وادركت خلفياتها واهدافها، فتكونت لديها احزاب جسدت سياستها في برامج وتشريعات عادلة، فنجاح الديمقراطية يحتاج دوما الى شعوب واعية في الاساس تعرف مصالحها وتعرف كيف تحاسب حكامها لانها تكون قد توصلت في وعيها الى تغليب العقل في المسائل السياسية.

الديمقراطية اذن ليست نمطا جاهزا ومعدا سلفا لاستعماله بسهولة متى قرر الحاكم او الشعب ذلك في اي وقت من الاوقات بل انها مناخ يفرض نفسه تدريجيا وكأمر واقع لامحالة مع نمو وعي الشعب وتطور استعداداته ليكون اهلا لممارسة الديمقراطية الحقيقية. وهكذا مع نمو المجتمعات الديمقراطية وتقدمها تجمعت عناصر الثقافة الديمقراطية الصحيحة فبدت مبنية على بعض القيم والفضائل الاساسية واهمها العقلانية وتقبل الرأي الاخر ، والتسامح والمرونة في التعاطي بين مختلف القوى والجماعات السياسية مهما بلغت حدة الخلاف فيما بينها في الرأي والتوجه السياسي او العقائدي ، والتسامح والمرونة لا يلغيان التنافس المشروع بين القوى السياسية ، كما لايعني تخلي اي واحدة منها عن الثوابت الاساسية الداعمة لبقائها ، بل يعني الحوار السلمي مع الاخر من خلال مقارعة الحجة بالحجة والقبول بالتسوية التي تمكن الواحد من الوصول الى منتصف الطريق لملاقاة الاخر الذي يكون قد قطع المسافة ذاتها ، وبهذا الشكل فأنه من واجب القوى السياسية التحلي الدائم بالروح المتسامحة ، اما عندما تسيء الاكثرية التصرف وتضطهد الاقلية فان من حق الاخيرة ان تنتفض ضد ظلم الاكثرية التي تكون بذلك قد حادت عن قيم الديمقراطية الصحيحة ودفعت بالبلاد الى الفوضى ، فالظلم يولد العنف والعنف يؤدي الى الثورة والثورة تناقض الثقافة الديمقراطية الليبرالية التي لاتؤمن بغير الحوار العقلاني السلمي طريقا الى الحكم[4].

اما الديمقراطية التوافقية هي شكل من اشكال الحكم المطبقة في بعض البلدان غير المتجانسة شعبيا كالاتحاد الفيدرالي البلجيكي او بعض الدول الافريقية ، وهي تقضي بأعطاء حق الحكم بالتوافق فيما يتعلق ببعض الامور الاساسية للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض والمكونة في مجموعها شعب الدولة والتمايز يكون سببه عادة اختلافا في الاصول الاثنية او اللغوية ، وتبين ان المجتمعات المتعددة الاثنيات و اللغات تعاني في الغالب من صعوبة صون وحدتها الوطنية ولاسيما عندما تكون لدى جماعة من الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع واحد هواجس معينة تجعلها خائفة دوما من احتمال طمس هويتها من قبل الجماعات الاخرى او ذوبانها ضمن الاغلبية السكانية او الانتقاص من حقوق افرادها

الخاصة او العامة فيتماسك الافراد داخل كل جماعة مكونين بذلك قوة سياسية تتنافس مع غيرها من القوى الاخرى وقد يصل بهم الامر الى حد التعصب لهويتهم الخاصة بهم ، فيشعر المواطن بنتيجتها ان له هويتين ، هوية نابعة من انتمائه الى جماعته واخرى نابعة من انتمائه السياسي الى الوطن الذي يحمل جنسيته ، وعندما تحتدم العصبيات بين الجماعات يتنازع الفرد هذه الهويتان بحيث تطغى في الغالب هويته الخاصة ذات الطبيعة العنصرية الضيقة على هويته الوطنية ، وفي بعض حالات التشنج والتطرف القصوى قد تراوده نزعات انفصالية تحثه على العمل اما من اجل اقامة وطن مستقل بجماعته فقط او من اجل تشكيل كيان مستقل ذاتيا من ضمن اتحاد فدرالي جامع للكيانات الاخرى مثيلاته وحتى لاتحتدم الامور وتصل الى هذه الدرجة من التفكير المتطرف الذي يخلخل ركائز الوطن ويهدد وجوده بالزوال قد تنجح الديمقراطية التوافقية في تطمين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض وتبديد مخاوفها عبر اعطائها حقوقا متساوية فيما بينها في اتخاذ القرارات في الحكم [5]. اذن الديمقراطية التوافقية تقوم على خلفية واقع التباين او التجزئة بين ابناء الشعب الواحد بحيث يتوزع هذا الشعب على قوى سياسية لكل منها خلفياتها وخصوصياتها التي تجعلها مختلفة عن غيرها ويتم اللجوء الى التوافق في حال انعدمت الثقة المتبادلة بين هذه القوى الخائفة من بعضها البعض او في حال عجزت هذه القوى المتنافسة من تحديد الغايات والامال المشتركة التي تكفل عادة جمع المواطنين وصهرهم ضمن وحدة وطنية صلبة ومتماسكة ، وكما يمكن تطبيق الديمقراطية التنافسية في الانظمة الفيدرالية فان الديمقراطية التوفقية تعد بمثابة نوع من الكونفيدرالية اذ تؤخذ الاراء بالاجماع ويكون لكل جماعة حق الفيتو الذي يمنع صدور اي قرار من الامور الحساسة المصيرية من دون موافقتها ، وبالمقارنة ما بين الديمقراطية التنافسية والاخرى التوافقية فان الاولى هي التي تعبر فعليا عن منطق الحكم الديمقراطي السليم ولكن الشرط الاساسي لنجاحها هو ان يكون الوطن متماسكا اما بفضل تلاحم شعبه المتجانس او بفضل وحدة الاعراف والمصالح والامال في ظل توافر الثقة والنوايا الطيبة بين مختلف القوى السياسية بمختلف فئاتها المتعددة ، اما في حال تفكك النسيج المجتمعي وفقدان الثقة بين

مختلف القوى والاطراف السياسية فأن الاخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية يبدو منطقيا على ان يتم بصورة مرحلية مؤقتة من اجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الاقليات من توجهات الاكثرية يعني ان تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الاهداف الواحدة وتعزيز الانصهار الوطني ويؤخذ بعدها بالتنافسية(6).

المبحث الثاني: الاحزاب اللبنانية (دراسة للواقع اللبناني).

اولا: لبنان رؤية عامة.

يعاني لبنان من خلل بنيوي في تركيبة نظامه السياسي والدستوري القائم على القاعدة الطائفية، فأكثر ما نشهده اليوم من عجز وفوضى سياسية ناجم عن الواقع الطائفي الذي فتك بقدرات المجتمع اللبناني على مختلف الصعد فالطائفية السابقة في وجودها لوجود الكيان نفسه رافقت مسيرة النظام السياسي في لبنان منذ انطلاقته الاولى عام **1920** واستمرت من ذلك الوقت وحتى يومنا هذا تنخر في المجتمع اللبناني على امتداد تاريخه السياسي فنراها تستتر احيانا مستظلة في الاتفاق بين الزعامات الطائفية على تعزيز ارادة التعايش المشترك بين الطوائف ثم تنتفض احيانا اخرى لتظهر متخذة اشكال مذهبية سياسية ضيقة تخيم على المجتمع ككل ومما زاد من تعقيد الامور تشابك وضع لبنان السياسي – المذهبي مع وضعه الجغرافي السياسي الذي جعل منه محورا اساسيا في قلب الصراع العربي – الاسرائيلي ونقطة استقطاب وسطية لكل هزة او اضطراب في اي توزان دولي له علاقة بمجريات هذا الصراع المزمن بين العرب واسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية(7).

وكان لكل هذه الامور من ان تترك اثارها السياسية السلبية على الوحدة الوطنية التي باتت في لبنان تعني الاصطفاف المذهبي في موطن العصبيات الطائفية المتمسكة بأهداب الديمقراطية بقدر ما تؤمنه لها من مكاسب في تقاسم المناصب والمنافع ، فغياب الوعي المجتمعي العام في ظل الازمة المعيشية الخانقة وشرذمة بعض الاحزاب السياسية العلمانية وتغيب بعضها الاخر في فترة مابعد الحرب الاهلية واضعاف الحركات النقابية القادرة على النضال الطويل من اجل الحصول على مكاسب عامة غير انية ، كل ذلك ادى الى تفاقم

العصبيات المذهبية وافساد الحياة السياسية ، فتعالت الاصوات مطالبة بوضع حل جذري لما يجري على الساحة الوطنية [8].

ثانيا: الاحزاب السياسية اللبنانية.

يشهد لبنان منذ انتهاء الحرب تراجعاً في الحريات والديمقراطية، فالنظام السياسي في أزمة عدم استقرار مستمرة. وهذا يعني أن العوامل التي قد تؤثر في تفعيل الديمقراطية داخل الأحزاب والآتية من النظام السياسي والمجتمع في تراجع متواصل منذ انتهاء الحرب. لذلك تبرز أهمية استكشاف دوافع التغيير الديمقراطي وحوافزه داخل الأحزاب، في حال وجودها. وفي الخطاب السياسي العام، تشدد الأحزاب على وجوب اعتماد الديمقراطية في العمل الحزبي وعلى الحاجة إلى تطويرها. لكن هذا الكلام المؤيد للديمقراطية لا يقابله محاولات جدية داخل الأحزاب في الاتجاه الديمقراطي. فمن أصل نحو عشرين حزباً أو تنظيماً سياسياً ناشطاً في لبنان منذ انتهاء الحرب، حزبان فقط – حزب الكتائب والحزب الشيوعي– قاما بمراجعة نقدية لطروحاتهما السياسية والفكرية خلال سنوات الحرب، وطرحا مسألة طبيعة السلطة داخل الحزب وطريقة ممارستها. فمعظم الأحزاب في لبنان تعاني من أزمة قيادة وأن منظماتها الحزبية تخوض صراعات مع الذات من اجل توضيح الرؤى والتعبير عن المكنونات المتعلقة بالوجود والاستقرار السياسي والاجتماعي والمصير[9] وسيتم الاشارة بشكل سريع الى اغلب هذه الاحزاب .

أولاً: الحزب الشيوعي اللبناني.

اعتمد الحزب الشيوعي المركزية الديمقراطية في نظامه الداخلي منذ عام **1968** على أساس هرمية محكمة. وبحسب شوكت اشتي إن فكرة الحزب قائمة "على مفهوم الحزب "التآمري" الذي يتحين الفرصة التاريخية للانقضاض على السلطة. فالحزب يصبح كـ"الجيش المنظم" الموحد تنفيذاً والتزاماً [10]. من هنا فان مجمل عناصر المركزية الديمقراطية غير قادرة على تحقيق توازن طبيعي بين قطبيها: المركزية والديمقراطية. لذلك تبقى الكفة راجحة لمصلحة المركزية في البناء التنظيمي على حساب الديمقراطية. فحرية النقاش التي كفلتها المركزية

الديمقراطية في مختلف المستويات انحصرت "على أساس المبادئ المحددة" في النظام الداخلي. وبالتالي فإن حدود المعارضة وإمكانية الاختلاف ومجالات التعبير عن الرأي الآخر تبدو ضعيفة أو تكاد تكون معدومة، وخصوصاً ان النظام الداخلي ينفي إمكانية وجود أي تجمع لرأي معارض ويعتبره مظهراً "تكتلياً" انقسامياً. وعليه فان أطر البناء التنظيمي لا تسمح بتلاقي الآراء المختلفة أو المتعارضة مع آراء القيادة. سعى التيار التغييري داخل الحزب الشيوعي إلى إحداث عملية إصلاح داخلية في تنظيم الحزب على أسس ديمقراطية تواكبها حركة لتطوير برنامج الحزب وفكره عبر إعادة الاعتبار للمنهج الماركسي في نقد الرأسمالية. في المؤتمرين السادس والسابع تم إقرار المبادئ التالية: مبدأ "الاختلاف بالرأي" وحق الأقلية بأن تعبر عن نفسها، مبدأ النسبية في انتخاب القيادة، مبدأ المحاسبة ومبدأ فصل السلطات، حق الترشيح على أساس برامج، وتم إلغاء لجان الترشيح. وهذا يعني الإقرار بتعددية التيارات داخل الحزب وحرية التعبير عن آرائها وحرية نشرها، أي انه تم "وضع أسس ومضامين للممارسة الديمقراطية الحزبية تتجاوز حق الكلام" وبحسب كريم مروة، عضو المكتب السياسي للحزب، "إن للممارسة الديمقراطية الحقيقية والصحيحة شرطين أساسيين هما: الوعي بضرورتها والمسؤولية العالية خلال للممارسة". إذاً المطلوب، يتابع مروة، "يقظة دائمة وتدابير وقائية، ومرونة، ونفساً طويلاً، واستعداداً لتحمل ثمن الممارسات الخاطئة، إلى أن تستقر الديمقراطية وتترسخ في وعي الشيوعيين، وتأخذ شكلها الصحيح. وهذه الشروط تمثلت في المؤتمرين السادس والسابع بالمبادئ التالية [11]:

أ- حق المشاركة في اتخاذ القرار وما يتطلبه ذلك من ضمان حرية النقاش وديمقراطيته داخل الهيئات الحزبية، وضرورات تأمين الإعلام المسبق وتبادل المعطيات التي لا يستقيم القرار من دونها.

ب- حرية الرأي الآخر وحقه في أن يحظى بالاحترام وبكل الضمانات لإبدائه وإيصاله إلى قواعد الحزب، قبل اتخاذ القرار وبعده بما في ذلك في وسائل الإعلام.

ج- التزام جميع الأعضاء بتنفيذ القرارات التي تتخذ، وفق الشروط المشار إليها، بما في ذلك من قبل أصحاب الرأي الأقلي، وذلك من اجل المحافظة على وحدة الحزب وتأمين سير عمله وعمل هيئاته وأعضائه بشكل سليم.

د- اعتماد قواعد للمراقبة تؤمن الانتظام في العلاقة بين هيئات الحزب على اختلافها، الهيئات القيادية وهيئات القاعدة.

هـ- اعتماد الديمقراطية الكاملة في اختيار الهيئات القيادية على مختلف المستويات وذلك بواسطة الانتخاب الحر، وتحديد مهل تولي المسؤوليات التنفيذية، والتجديد الدائم في القيادة" لكن بين المؤتمرين السابع والثامن، الذي تأجل شهوراً عدّة إلى أن انعقد في **28 – 30** كانون الثاني **1999**، أخذ النزاع مجراه وتشكل في ثلاثة تيارات: تيار المتشددين والملتزمين النظرية الماركسية والمركزية الديمقراطية، الذي يرى أن المؤتمر السابع خرج عن المبادئ الأساسية للحزب وتوجهاته النظرية، و"تيار اليسار الديمقراطي" المنظم والفاعل داخل الحزب، و"تيار الوسط"، القريب من تيار اليسار الديمقراطي، والذي "يطالب بتطبيق مبدأ فصل السلطات للحد من هيمنة الهيئة التنفيذية وسيطرة الأمين العام ومن ثم انتخاب المؤتمر العام للمجلس الوطني على قاعدة النسبية، كما انه يدعو إلى انتخاب الأمين العام مباشرة وليس من المكتب السياسي ، في الوثيقة السياسية المقدمة إلى المؤتمر الثامن للحزب، يعرض "تيار اليسار الديمقراطي" مشروع الإصلاح في إطار المعارضة الديمقراطية "ليس فقط من أجل استعادة ثقة الناس بالأحزاب بل كذلك من اجل تنظيم الحياة السياسية وإعطائها زخماً وحيوية مفقودين. وإعادة الاعتبار تتطلب مراجعة نقدية تهدف إلى تحديد أخطاء الماضي لتتجاوزها وإلى تقديم صورتها بشكل مغاير أمام الرأي العام، ولعل من أهم الدروس التي على الجميع التسليم بها الإقلاع عن التفكير بعملية التغيير بأسلوب عنفي وتبني الأسلوب الديمقراطي السلمي في الحوار والنضال واحترام الرأي الآخر والإقرار بمبدأ التغيير التدريجي المعبر عن نسبة القوى في المجتمع أساساً وإن تعميق الديمقراطية في الحزب شرط ضروري لاستعادة دورنا

وحيويتنا ومصداقيتها". وتعدد الوثيقة المبادئ والأسس الديمقراطية المطلوبة، نشير إلى بعضها [12]:

(1) احترام النصوص التي أنتجها المؤتمر السادس والتقيد بأحكامها وبما تم الاتفاق عليه.

(2) تعميق الحوار والنقاش وتشجيعه واحترام الرأي الآخر وإعطاءه كافة السبل الممكنة ليعبر عن نفسه داخل أطر الحزب وخارجها...

(3) إيجاد أطر تمثيل تسمح بالتعدد وذلك باعتماد مبدأ التمثيل النسبي في هيئة الحزب المركزية المجلس الوطني.

(4) تطبيق ما أقره المؤتمر السادس من استحداث أطر تنظيمية وأساليب عمل تنظيمية أكثر مرونة وأكثر استجابة لمتطلبات العمل الديمقراطي بإعطاء حرية المبادرة الذاتية الحقيقية للمنظمات لوضع برامجها التفصيلية والعمل على تحقيقها...الخ"

طروحات "تيار اليسار الديمقراطي" التفصيلية والشاملة شكلت برنامج عمل متكامل لوثبة حزبية جديدة باتجاه الإصلاح الداخلي على أسس ديمقراطية. وجرى مناقشة هذه الطروحات في المؤتمر الثامن لكن لم يؤخذ بها واستبعدت لجان الترشيحات وحظرت التيارات وتم إلغاء انتخابات القطاعات ، جاءت قرارات المؤتمر الثامن لتعيد "استنساخ" القديم، على حد تعبير حنا صالح، عضو المكتب السياسي سابقاً13. والواقع ان المؤتمر الثامن كان انتكاسة كبيرة للتيار الإصلاحي داخل الحزب. وخسر التيار خسارة كبيرة في انتخابات المؤتمر الثامن، إذ فاز التيار المحافظ بالأكثرية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني (72عضواً من أصل 75).

ثانياً: حزب الكتائب اللبنانية:

أن حزب الكتائب يواجه سلسلة أزمات تتجاوز مسألة الديمقراطية الحزبية، لعل أبرزها مشكلة مزدوجة تشمل القمة والقاعدة على السواء: النزاع القائم على رئاسة الحزب منذ رحيل المؤسس الشيخ بيار الجميل قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، والنزاع على مستوى القاعدة. ففي زمن قيادة بيار الجميل للحزب، لم تكن هذه المشاكل مطروحة، إذ إن "طبيعة السلطة ومركز القرار.. تتمركز نصاً في المكتب السياسي وتتجسد فعلاً في شخص الرئيس

فتتحول إلى شخصانية – فردانية". كما يبدو الانضباط الكتائبي حديدياً في طابعه العام، الأمر الذي يساهم في تعزيز فكرة الحزب – الآلة، والعضو المطيع، والحزبي المنفذ". أما القاعدة فأزمتها أعمق إذ إن الحزب يواجه منذ انتهاء الحرب مشكلة انتماء ضمن بيئته المسيحية، فلا هو "مسيحي" بما فيه الكفاية بالنسبة إلى البيئة التي ينتمي إليها تقليدياً، ولا هو "وطني" بما فيه الكفاية بالنسبة إلى الأطراف السياسية المعادية تاريخياً للكتائب. وإذا كان "العقل المسيحي" يرى أن لا بديل للكتائب، بحسب كريم بقرادوني، فان "القلب المسيحي" ليس مع الكتائب35. هذا الكلام السياسي الملطف لا يحجب عمق الأزمة التي يعاني منها حزب الكتائب. فبالنسبة إلى بعض الكتائبيين البارزين المعارضين للقيادة الحالية يمر الحزب حالياً "في عهد انحطاط وإحباط"، و "يشهد حالة إفلاس مخيفة"، إذ تحول الحزب من "كتائب" إلى "كتيبة"، على حد تعبير إيلي كرامة. وبين القمة والقاعدة تبرز تحديات أخرى، منها حالة الترهل التي يعاني منها الحزب والحاجة إلى إيجاد دور جديد يجسّد الشعار الكتائبي المعروف "في خدمة لبنان". والسؤال هو أي لبنان تسعى الكتائب إلى خدمته اليوم: لبنان اتفاق الطائف الذي أيّده الحزب، لبنان الذي خرج عن نص الطائف وروحه والذي لاقى أيضاً التأييد الحزبي، لبنان ما قبل الطائف، أم لبنان الباحث عن دور له، شأنه في ذلك شأن حزب الكتائب. وتزداد الأمور تعقيداً عندما نتذكر ان حزب الكتائب أدّى تقليدياً دوراً مؤيداً ومدافعاً عن الدولة. لا بل كان يُعرف بأنه حزب الدولة، وإذ هو اليوم يحاول استرجاع هذا الدور في وقت لم تعد الدولة بحاجة إلى دعم الكتائب في وضعها المأزوم، وفي وقت تخلّت فيه الدولة عن بعض أدوارها. ففي هذه الحلقة المفرغة يجد حزب الكتائب نفسه بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب في وضع بالغ الصعوبة، إذ هو غير قادر على والانطلاق بثقة لاستعادة دوره التقليدي في السياسة اللبنانية أو للحد من الخسارة السياسية والمعنوية التي مني بها منذ إقرار اتفاق الطائف [13].

ومنذ العام 2000، تعرض حزب الكتائب لاهتزاز داخلي جديد في إثر عودة الرئيس الأسبق أمين الجميّل إلى لبنان بعد إقامة دامت نحو 12 سنة في منفاه الباريسي. مع عودة

الجميّل المفاجئة، قبل أسابيع قليلة من الانتخابات النيابية في صيف **2000**، شعر أركان الحزب، قيادة ومعارضة داخل الحزب، بالخطر، لا بل استهابوا للأمر نظراً لما يمثله الجميّل من ثقل سياسي ومعنوي داخل الحزب، أي في صفوف الحزبيين الناشطين، وخارجه، في أوساط الكتائبيين القدامى الذين إما تركوا الحزب أو شكلوا حركة معارضة خارج الإطار الحزبي ضد قيادة الحزب وسياساتها. هكذا كانت مفاعيل عودة أمين الجميّل إلى لبنان ومزاولته العمل السياسي بانفتاح ومرونة ومحاولة بناء الجسور مع أخصام الأمس، لكن مع التشديد على ثوابت الحزب التقليدية. ولقد أدى هذا الواقع الجديد إلى إعادة خلط الأوراق بالنسبة إلى جميع المعنيين بالشأن الحزبي الكتائبي وبالنسبة إلى السلطة، التي هي الأخرى اتخذت موقفاً من تداعيات عودة الجميّل ومحاولة استرجاعه المواقع السياسية التي خسرها إن بفعل الحرب أو بفعل الغياب الطويل عن الساحة السياسية المحلية. وبعد أن مرّ الحزب بضغوطات داخلية وانقسامات حادة في إثر انتهاجه سياسة أبعدت القيادة عن توجهات القاعدة التقليدية وهمومها، جاء الجميّل ليصحّح المسار العام وليوظف رصيده المعنوي كرئيس جمهورية سابق وكنجل مؤسس الحزب ووالد حفيد المؤسس، بيار، الذي فاز في انتخابات **2000**، بينما خسر رئيس الحزب منير الحاج المعركة في الدائرة الانتخابية نفسها متحالفاً مع الحزب السوري القومي الاجتماعي. سواء كان أمين الجميّل يسعى لاستعادة السيطرة على الحزب وتجييره للقيادة العائلية، أي لمصلحته أو لمصلحة نجله، كما يقول معارضوه، أو اكتفى بتأدية دور سياسي مؤثر في الشأن الحزبي، فإنّ الصدام مع أركان الحزب، من قيادة ومعارضة حزبية لتلك القيادة، كان حتمياً. أركان الحزب يسعون لتحييد الجميّل ليس عن الصراع الداخلي فقط بل عن أي دور قيادي بقدر المستطاع، بينما الجميّل يسعى إلى استعادة مفاصل السلطة في الحزب متسلحاً بموقف سياسي من الأزمة السياسية المتفاقمة تلتقي مع توجهات القاعدة الكتائبية.وهكذا تكون تجربة التغيير الديمقراطي التي أطلقها الحزب في السنوات الأخيرة قد وصلت إلى الطريق المسدود ليحلّ محلّها الصراع على السلطة والتشرذم وإقامة المتاريس بين "حزب السلطة" و"حزب القاعدة" إلى أجل غير مسمى (14).

ثالثاً: الحزب التقدمي الاشتراكي

تميز الحزب التقدمي الاشتراكي بقدرة عالية على التأقلم مع تقلبات موازين القوى اثناء الحرب وبعدها. مع تسلم وليد جنبلاط قيادة الحزب بعد اغتيال والده عام 1977، تحول الحزب تدريجاً إلى تنظيم محلي، غالبية كوادره وأعضائه ينتمون إلى الطائفة الدرزية. وانحصر نشاط الحزب في المنطقة الجنوبية من جبل لبنان حيث يتواجد العدد الأكبر من دروز لبنان. وفي مرحلة سابقة، انحسر وجود الحزب العسكري في بيروت اثر المواجهات العسكرية التي خاضها مع حركة أمل في النصف الثاني من الثمانينات [15]. لم يشهد الحزب الاشتراكي حركات تمرد أو انشقاق منذ تأسيسه، ولم تظهر أية حركة تغيير داخل الحزب أو مراجعة نقدية لتوجهاته السياسية والفكرية باستثناء ما يصدر من رئيس الحزب وليد جنبلاط من وقت إلى آخر من مواقف علنية داعية إلى إعادة النظر في توجهات الحزب وفي المسلمات التي ارتكز عليها منذ نشوئه. ولقد باتت صورة الحزب ودوره السياسي ملازمة لشخص رئيسه. كما ان قاعدة الحزب وكوادره هي اليوم من أكثر القواعد والكوادر ولاء لرئيس الحزب، بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى. فمهما تغيرت مواقف وليد جنبلاط وتبدلت تحالفاته، وبمعزل عن أسباب تلك التحولات، فان نفوذه الحزبي لا يتأثر، فلا محاسبة حزبية لسياسته المتقلبة ولا مساءلة جدية لقراراته. الواقع ان الحزب هو أداة طيّعة بيد جنبلاط، الزعيم الأكثر نفوذاً ضمن الطائفة الدرزية. هذا الموقع المؤثر لرئيس الحزب يؤمنه أيضاً جهاز الحزب الذي "ينسجم مع موقع رئيسه وابرز مؤسسيه، كمال جنبلاط، إذ يراعي زعامته السياسة في إيلاء الرئاسة موقعاً هاماً بين هيئات الحزب الأخرى، ويراعي حزبيته التقليدية التي تقر بالزعامة وبالتالي تقر له بالرئاسة عندما تصبح في عداد حزبيته الجديدة" ، لكن ما يقترن بمركزية السلطة في الحزب الدور المعطى للرئاسة في الدستور والحجم الكبير الذي شغله جنبلاط في هذا المنصب، بحيث انحصرت السلطة بشخصه أو كادت تنحصر، وأصبحت القرارات المتخذة في القيادة تحمل طابعه، إذ قلما صدر قرار لم يكن جنبلاط موافقاً عليه، أو غير معترض عليه على الأقل لجنبلاط دور محوري في العملية القيادية إلى الدرجة التي حدت بالبعض إلى القول إن الحزب

التقدمي الاشتراكي هو حزب كمال جنبلاط ودفع البعض لاتهام جنبلاط بالتفرد، وبأنه الحزب، وساد انطباع عام بأن القيادة هي جنبلاط . فإذا كانت تلك هي الحال في زمن رئاسة كمال جنبلاط للحزب، حيث كان للحزب طابع وطني واهتمامات وتحالفات سياسية واسعة تتجاوز الطائفة الدرزية ومصالحها، وبعد أن بلغت سيطرة وليد جنبلاط على الحزب درجة غير مسبوقة.شارك جنبلاط في الحكومات التي تألفت منذ انتهاء الحرب واستطاع أن يتحكم إلى حد كبير بمجرى الانتخابات النيابية وبنتائجها منذ عام **1992**، فأوصل ومناصريه من الدروز ومن طوائف أخرى إلى المجلس النيابي في دائرتي الشوف وعاليه، منطقة النفوذ الرئيسية للزعامة الجنبلاطية. ومن موقعه كوزير للمهجرين في عدد من الحكومات، استطاع أن يحافظ على زعامته المناطقية من خلال عملية إرجاع المهجرين إلى قراهم والتي كلفت الخزينة ما يزيد على **600** مليون دولار أميركي(16).

رابعا: حركة أمل وحزب الله

يمكن تصنيف حركة أمل وحزب الله في خانة مستقلة عن الأحزاب الأخرى، فهما بالإضافة الى كونهما تنظيمان سياسيان يمثلان تنظيمان مسلحان أيضا يقومان بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. فبينما حركة أمل قامت بعمليات عسكرية محدودة لجهة عددها وفاعليتها، فان حزب الله أنشأ تنظيماً عسكرياً متكاملاً موازياً للتنظيم السياسي الحزبي. ويتم تدريب القوى العسكرية وتحريكها بسرية تامة وبتنسيق مع الجيش اللبناني. ولحزب الله والقوى العسكرية التابعة له ارتباطات عسكرية وأمنية وثيقة مع سوريا، ويتلقى الحزب الدعم العسكري والمالي من إيران المتحالفة مع سوريا. ويتميز الحزبان بأنهما التنظيمان السياسيان المتنافسان داخل الطائفة الشيعية. والتنافس في مرحلة الحرب أدى إلى صدامات عسكرية بين الطرفين في أواخر الثمانينات، تمّ وضع حد لها بعد تدخل سوريا وإيران. ويتميز الحزبان أيضاً بأنهما تأسسا حديثاً بالمقارنة مع الأحزاب اللبنانية الأخرى وتشكلا كقوى سياسية خلال سنوات الحرب. فحركة أمل، المنبثقة من حركة المحرومين التي أسسها الإمام موسى الصدر في منتصف السبعينات، تزامن نشوئها مع اندلا ع الحرب. وبعد غياب الصدر

عام **1978** ترأس حركة أمل حسين الحسيني (رئيس المجلس النيابي بين عامي **1985** و**1992**) ومن ثم نبيه بري منذ عام **1980**. أما حزب الله فنشأ في منتصف الثمانينات، غير إن جذوره تعود إلى حزب الدعوة في العراق . ولقد انضم عدد من الكوادر السياسية والعسكرية في حركة أمل إلى حزب الله في الثمانينات لأسباب متعددة [17]. مع تولي رئيس حركة أمل نبيه بري رئاسة مجلس النواب باتت حركة أمل أشبه بـ"الحزب الحاكم" داخل الطائفة الشيعية وأصبح حزب الله في موقع الحزب المعارض. شارك الحزبان في الانتخابات النيابية وحصلا على عدد غير قليل من المقاعد (**8** مقاعد لحزب الله و **5** لحركة أمل في انتخابات **1992** و **7** لحزب الله و **8** لحركة أمل في انتخابات عام **1996** و**7** لحركة أمل و**9** لحزب الله في انتخابات عام **2000**). إلا أن حركة أمل تمثلت في الحكومات التي تألفت منذ انتهاء الحرب وفي عدد من التعيينات الإدارية الأساسية، بينما بقي حزب الله خارج السلطة التنفيذية. لكن على الرغم من وجود قواعد شعبية ثابتة للطرفين، تمكن حزب الله في السنوات الأخيرة من توسيع رقعة انتشاره ونفوذه على حساب حركة أمل، وخصوصاً في الجنوب، وبات يتقاسم المرجعية السياسية الشيعية مع حركة أمل. وهذا واضح من نتائج الانتخابات النيابية والبلدية عام **1998** في البلدات والقرى حيث يوجد كثافة شيعية. في المؤتمر العام التاسع لحركة أمل الذي انعقد في **18-19** أيلول **1998**، سعت الحركة إلى معالجة عدد من المسائل: غياب الخطاب السياسي الموحد، الانتقال إلى مرحلة جديدة في العمل السياسي على المستوى الوطني، وإيجاد هيكلية تنظيمية، إضافة إلى إدخال وجوه جديدة إلى الحركة. ومع إقرار الوثيقة السياسية في المؤتمر التاسع تبقى أسئلة مطروحة حول إمكانية تطبيقها. تدعو الوثيقة إلى ضرورة قيام تغيير تنظيمي شامل لمواكبة البرنامج السياسي، وهي تؤكد على التزام الديمقراطية والشفافية والمحاسبة وبناء المؤسسات السياسية والتنظيمية الفاعلة ومد الجسور مع القاعدة والخروج من عقلية الخدمات الفردية والمحسوبيات. وقد أعطت الوثيقة صلاحيات واسعة لرئيس الحركة لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لترتيب البنية الداخلية. والتبديلات، التي شملت عدداً من المسؤولين، عكست التفويض الكامل

الذي منحه المؤتمر للرئيس، "ما أفسح في المجال أمام تحكم الاعتبارات الشخصية والولائية، وحصر القيادة المتنفذة في الحركة بأشخاص موالين بالكامل للرئيس بري في مقابل إقصاء الذين يعترضون على عدد من السياسات المتبعة سواء في داخل الحركة أو ممن يتولون الوظائف العامة في الدولة" . الواقع إن أهداف الحركة وتنظيمها وأولوياتها مفصلة على قياس رئيسها، وهي تتلخص بالحفاظ على مواقعها في الحكم والإدارة العامة وعلى نفوذها ضمن الطائفة الشيعية. المسائل الأخرى كالديمقراطية داخل الحزب وإصلاح الحركة من الداخل ليست في سلم أولويات الحركة في المرحلة الحاضرة. وفي ما يخص الديمقراطية، تعتبر حركة أمل ان النظام الطائفي مناقض للديمقراطية، من هنا مطالبتها بإلغاء الطائفية السياسية، فيكون "نظام العدالة بديلاً من النظام الطائفي"[(18)]. هذا المفهوم التبسيطي للديمقراطية في مجتمع منقسم كالمجتمع اللبناني والصادر عن حزب طائفي بقاعدته وكوادره واهتماماته، لا يلقى آذاناً صاغية خارج إطار حركة أمل ومناصريها ضمن بيئتها الشيعية.

على نقيض حركة أمل، يتميز حزب الله بأنه من أكثر الأحزاب اللبنانية تنظيماً وانضباطاً، وهو "حزب ديني سياسي بكل ما للكلمة من معنى يتمتع حزب الله بوضع مميز بسبب تنظيمه العسكري الفاعل الذي من خلاله استطاع ان يُلحق خسائر بشرية جسيمة في الجيش الإسرائيلي وفي صفوف حليفه "جيش لبنان الجنوبي"، ما أجبر إسرائيل على الانسحاب من الجنوب في أيار 2000. انخرط حزب الله في اللعبة السياسية منذ انتهاء الحرب، وخصوصاً منذ انتخابات عام 1992، بمرونة سياسية وواقعية لافتة، وهو اليوم التنظيم السياسي الأكبر داخل الطائفة الشيعية. من الواضح ان النموذج في العمل السياسي الديمقراطي الذي ينادي به الحزب، سواء في ظل الدولة الإسلامية أو في غيابها، مغاير للنموذج المتعارف عليه في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في الغرب أو للنظام الديمقراطي التعددي على الأساس الطائفي المعمول به في لبنان. ثمة هوة فاصلة بين حزب الله والمجتمع المدني على المستويات السياسية والفكرية والطائفية. فهو بالنسبة إلى المسيحيين حزب ديني، وبالنسبة إلى المسلمين من غير الشيعة حزب شيعي، وبالنسبة إلى الشيعة من غير مناصريه حزب متشدد، وبالنسبة إلى

الأحزاب اليسارية حزب أصولي رجعي. لذلك فان مجتمع حزب الله بطروحاته ومعاييره يمثل نقيضاً "لمجتمعات" لبنان الأخرى الضيقة وللمجتمع المدني الأوسع. في مؤتمر حزب الله الخامس الذي انعقد في أواخر تموز 1998، تمّ التجديد للامين العام السيد حسن نصر الله للمرة الثالثة بعد تعديل المادة في النظام الداخلي التي تنص على وجوب عدم التمديد للأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين. ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن ثمة تركيزاً في موقع القرار يصب في خانة "تعزيز موقعية الأمين العام على حساب مؤسسات الحزب الأخرى بحيث بدأت ظاهرة معاوني ومستشاري الأمين العام تبرز أكثر فأكثر وهذا يعني عملياً ان حزب الله، الذي تميز في انطلاقته بنمط عمل ضمن قيادة جماعية، بدأ في الجنوح باتجاه مركزية القرار والشخصنة.لحزب الله موقع خاص على الخارطة السياسية في لبنان ما بعد الحرب يميزه عن سواه من الأحزاب غير أن خصوصية الحالة هي بطبيعتها مرحلية، لذا يتحتم على حزب الله أن يتهيأ "لتطبيع" وضعه في مجرى السياسة الداخلية، والخطاب السياسي العام لحزب الله في الشأن الداخلي حول رفض النظام الطائفي والمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية لا يمكن أن يشكل بديلاً عن رؤية سياسية تنطلق من واقع البلد السياسي والاجتماعي وحدود إمكاناته للوصول إلى الممكن بدل سلوك طريق المستحيل (19).

خامسا :تيار المستقبل :هو جمعية سياسية لبنانية ظهرت في منتصف تسعينيات القرن العشرين واسسها رئيس الوزراء الأسبق رفي الحريري وبعد اغتياله عام 2005 تسلم قيادته نجله سعد الدين الحريري ،وهي ذات توجه ليبرالي علماني شكلت العمود الفقري لتحالف 14 اذار بالتحالف مع القوات اللبنانية وحزي الكتائب وتمثلت ابرز أهدافه في تجسيد العيش المشترك الذي ارتضاه اللبنانيون دستورا لهم .والايمان بحرية واستقلال لبنان ووحدة الوطن ارضا وشعبا وكذلك الى تعزيز النظام الديمقراطي اللبناني البرلماني القائم على احترام الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الراي والمعتقدات ويؤمنان الشعب هو مصدر السلطات وتوازنها ويسعى الى الغاء الطائفية السياسية وسيادة القانون (20).

- **وبعد عام 2005 انقسمت القوى السياسية الى محورين هما:**

- فريق 14 اذار ويتكون من الجماعة الإسلامية والقوات اللبنانية وحزب الكتائب تحت قيادة تيار المستقبل، ويحظى بدعم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بالإضافة الى العديد من الدول العربية تمثلت ابرز توجهاته بالسعي لتقليل النفوذ السوري والإيراني في لبنان ونزع سلاح المقاومة وتأييد المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، الا ان الحزب التقدمي الاشتراكي انسحب من صفوفه عام 2010 .
- فريق 8اذار وتشكل من حركة امل وحزب الطاشناق ورابطة الاحباش وتيار الردة والحزب السوري القومي الاجتماعي والتيار الوطني الحر ....الخ بزعامة حزب الله وتمثلت سياسته بمعارضة الولايات المتحدة الامريكية والإسرائيلية ومقاومة إسرائيل ورفض وجود المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وتشكيل اغلبية برلمانية بعد تنحي سعد الحريري(21).

خامساً: الأحزاب الإسلامية الأخرى

الجماعة الإسلامية، حركة التوحيد الإسلامية، وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش). هذه الأحزاب الأصولية السنية لا تؤيد الواقع السياسي والفكري "اللا شرعي" للدولة غير الإسلامية في لبنان، ولا سيما بالنسبة إلى حركة التوحيد الإسلامية المتطرفة التي أسسها الشيخ سعيد شعبان عام 1982 وقادها حتى وفاته عام 1998. تأسست جمعية المشاريع قبل نحو خمسين سنة، وقد اغتيل رئيسها الشيخ نزار الحلبي عام 1995 وتم توجيه الاتهام إلى جماعة أبو محجن الفلسطينية، كما ان الجمعية في نزاع مع دار الفتوى الإسلامية حول سيطرتها على بعض المساجد في بيروت ومناطق أخرى. وبحسب رئيس الجمعية الشيخ حسام قراقيرة، الذي تولى القيادة بعد الحلبي، إن "جماعة الأخوان المسلمين فاسقين لان مفهومهم الديني فاسق وتاريخهم اسود"75. وللجمعية علاقات وثيقة مع سوريا، ولقد اشتهرت بتنظيم احتفالات شعبية في السنوات الأخيرة بمناسبة عيد الجيشين اللبناني

والسوري. وتمثلت الجمعية بنائب واحد في انتخابات 1992، ولم تفز بأي مقعد نيابي في انتخابات عامي 1996 و2000. أما الجماعة الإسلامية، التي تأسست عام 1964، فهي تنادي بالدولة الإسلامية، كما انها في نزاع عقائدي وتنافس سياسي شديد لا يخلو من العنف مع جمعية المشاريع. وتمثلت الجماعة الإسلامية بثلاثة نواب في انتخابات 1992 وبنائب واحد في انتخابات 1996 ولم تتمكن من إيصال أي من مرشحيها في انتخابات 2000. ولم تطرح هذه التنظيمات مسألة ممارسة السلطة والديمقراطية الحزبية، إذ إنها لا تدخل في صلب اهتماماتها السياسية والدينية. وفي حال طرحت ولاقت الاهتمام خارج الإطار الحزبي، فنموذج الدولة الإسلامية التي تنادي به تلك الأحزاب والتي تعتبره أكثر تمثيلاً للشعب، وبالتالي أكثر شرعية من النظام الديمقراطي "المستورد" من الغرب، لا يلقى الاستحسان والتأييد خارج الأوساط السنية لأسباب متعددة، سياسية واجتماعية وطائفية[22].

سادساً : الأحزاب المحظورة أو المقيدة

الأحزاب والتنظيمات المحظورة بقرار من السلطة هي حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر المؤيد للعماد عون، وهما ناشطان، وحزب البعث الموالي للعراق. أما حزب الوطنيين الأحرار فهو مقيد في حركته ومستهدف من قبل السلطة، بينما حزب الكتلة الوطنية ناشط على نحو محدود. باستثناء حزب البعث الموالي للعراق، فإنّ الجامع بين تلك القوى قاعدتها المسيحية وموقفها الرافض للأوضاع السياسية التي تسود البلاد منذ انتهاء الحرب، إذ ترى أن المشكلة الأساس تكمن في غياب السيادة الوطنية وتعتبر ان مسار العلاقات اللبنانية – السورية في السنوات التي تلت الحرب أتى على حساب المصلحة اللبنانية. هموم الأحزاب المحظورة والمقيدة تختلف عن هموم الأحزاب الأخرى واهتماماتها. فمنها من لم يشارك في الحرب كحزب الكتلة الوطنية الذي وقف ضد دخول القوات السورية إلى لبنان منذ عام 1976 وضد سيطرة الميليشيات، كما انه عارض اتفاق الطائف. ويشارك حزب الكتلة الوطنية في موقفه من الطائف والوجود السوري حزب الوطنيين الأحرار والتيار الوطني

الحر. حزب القوات اللبنانية في موقع مختلف، إذ تمّ حلّه عام **1994**، وزج قائده سمير جعجع في السجن على الرغم من ان القوات اللبنانية أيدت اتفاق الطائف وأمّنت له الغطاء السياسي في المناطق المسيحية وخاضت معارك عسكرية طاحنة من أجل تمريره. والقوات اللبنانية هي التنظيم الوحيد الذي تمّ تفكيكه سياسياً وعسكرياً في مرحلة ما بعد الحرب. التيار المؤيد للعماد عون غير منظم في إطار حزبي، وهو خارج اللعبة السياسية التقليدية، وهو يرى ان لبنان يرزح تحت السيطرة السورية الكاملة، وان الحكم لا يملك القدرة على اتخاذ القرار في الشؤون الداخلية والخارجية. والتيار العوني، الناشط خصوصاً في صفوف الشباب والطلاب، شهد بعض التشرذمات الداخلية المحدودة. وثمة أصوات داخل التيار تطالب بإنشاء تنظيم حزبي والمشاركة السياسية من موقع المعارضة، تعرض حزب الوطنيين الأحرار لانتكاسة كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب في إثر اغتيال رئيسه داني شمعون وأفراد عائلته في تشرين الأول **1990** بعد أيام قليلة على الإطاحة بالعماد عون. واستطاع شقيقه دوري، الذي ترأس الحزب بعد اغتيال شقيقه، ان يوحّد صفوف الحزب ويعيد تنظيمه على أسس جديدة. ولقد شهد الحزب محاولة انقسام داخلية فاشلة عام **1995** قامت بها ابنة داني شمعون، تريسي، المقيمة خارج لبنان، بدعم من بعض الأطراف داخل لبنان وخارجه. والحزب قاطع الانتخابات النيابية منذ عام **1992** وهو بحاجة إلى إعادة تفعيل كادراته وقواعده الشعبية الموجودة وخصوصاً في مناطق جبل لبنان. وشهد حزب الكتلة الوطنية محاولة لتجديده قامت بها مجموعة من الكوادر الشابة، وخصوصاً بعد أن استطاع أن يثبت وجوده على المستوى النقابي في إثر فوز عضوين بارزين في الحزب، شكيب قرطباوي وأنطوان قليموس، في انتخابات رئاسة نقابة المحامين في بيروت في دورتين متتاليتين في **1995** و**1998**. ولهذه الغاية عقدت اجتماعات عمل مكثفة مع عميد الحزب ريمون اده في مركز إقامته في باريس في صيف **1998** نتج منها دعم اده لإعادة تنظيم الحزب وتفعيل هيئاته وقواعده في مناطق وجوده. لكن سرعان ما تراجع اده عن موقفه لأسباب عديدة، منها تخوفه من عدم قدرته على الإمساك بالحزب، ما أدى إلى توقف عمل المجموعات الحزبية الناشطة في

اتجاه التغيير بعد أشهر قليلة على بدئها. هكذا ظل الحزب على جموده يدين بالولاء الكامل لعميد الحزب المقيم في باريس منذ عام **1976**. إلا أنّ وفاة العميد إده في حزيران **2000** وتولي ابن شقيقه، كارلوس، الذي كان مقيماً في البرازيل، رئاسة الحزب أوجد وضعاً جديداً داخل الحزب. لم يشارك كارلوس إده في انتخابات **2000** وهو لم يكن ملماً بالأوضاع السياسية في لبنان بصورة عامة وبوضع الحزب بصورة خاصة بالقدر الكافي بعد إقامته خارج لبنان فترة طويلة بعيداً من السياسة اللبنانية بمفاصلها الداخلية والخارجية. الواقع أنّ الخلافات داخل الحزب كانت قائمة واتخذت منحىً جديداً بعد تسلّم كارلوس إده القيادة الحزبية. ومع انتخاب قيادة جديدة للحزب وانخراط العميد الجديد بالسياسة اللبنانية بات على الحزب أن يعيد ربط الحزب بقواعده ويفعّل نشاطه سياسياً وتنظيمياً. هذه الأحزاب المقيدة الحركة سواء بفعل الاستهداف من السلطة أو بفعل الجمود والترهل، ليست بموقع اتخاذ المبادرة بهدف تفعيل العمل الديمقراطي الحزبي أو بهدف التطوير. الأولوية القصوى لتلك الأحزاب، ولا سيما المستهدف منها، في ظل الظروف الحاضرة، هي المحافظة على الحد الأدنى من الحركة والاستمرارية، والتأكيد على مواقفها المبدئية، وحماية مناصريها من الملاحقات التي تتعرض لها من حين إلى آخر، وكان آخرها زجّ عشرات من مناصري القوات اللبنانية والتيار العوني في السجن في مطلع آب **2001**، ومنهم منسّق عام التيار الوطني الحر اللواء نديم لطيف، الذي أطلق سراحه، وتوفيق الهندي الذي لا يزال قيد الاعتقال منذ ذلك التاريخ [(23)].

اما بالنسبة لانتخابات **2003** فلم يتم اجراءها مما أدى الى تجديد النواب لأنفسهم يعني ذلك تمديد الازمة السياسية وتحولهم الى شهود لمرحلة تاريخية شهدت تحولات داخلية وخارجية. وبعد الخروج السوري شهدت لبنان دورتان انتخابيتان عام **2005 – 2009** وكانت الاحداث السياسية التي سبقت الانتخابات السبب الرئيس في تبدل واقع الصراع السياسي، وابرزت واقع السلطة القائم على ثنائية عبثية وهي ارتباط القوى السياسية بالخارج وسلطة خارج المؤسسات ورغم ان هذا الخروج السوري اطلق سراح القوى السياسية في

تشكيل اللوائح وحرية الحركة السياسية الا انه في نفس الوقت شهدت اصطفافا سياسيا حادا أدى الى زيادة تفسخ وانفكاك المجتمع اللبناني (24). ففي مطلع أيار **2005** عاد ميشيل عون من منفاه في باريس وانقسمت القوى السياسية بين فريقين الأول **14** اذار والذي تألف من (تيار المستقبل، وليد جنبلاط، الكتائب اللبنانية، القوات اللبنانية) إضافة لشخصيات إسلامية ومسيحية بارزة. في حين تألف الفريق الثاني من (حركة امل، حزب الله، الحزب القومي السوري الاجتماعي) وشخصيات بارزة مثل سليمان فرنجية وميشال المر وعمر كرامي وعبد الرحيم مراد (25) وتم الاتفاق على صيغة الحلف الرباعي الذي تألف من (تيار المستقبل، حزب الله، حركة امل، الحزب التقدمي الاشتراكي) وعليه فان هذه الانتخابات وفق الديمقراطية التوافقية لم تؤدي للنتائج المرجوة منها فلم تعزز الوحدة الوطنية او تقضي على الصراعات الداخلية انما على العكس أدت الى زيادة الصراع السني – الشيعي ليس على المستوى المؤسسي فحسب انما على كل مستويات المجتمع. وفي انتخابات **2009** أدى التحالف بين التيار الوطني الحر وحزب الله الى رفع كل من الحزبين في لبنان إضافة الى انه شكل انعطافا داخليا في الساحة السياسية أدى الى زيادة الصراع السياسي، حيث وسع حزب الله تحالفاته السياسية فضمت القوة الأكثر تمثيلا في مجلس النواب بالنسبة للمسيحيين، في حين ساهم التيار الوطني الحر وتحالفهم مع حزب الله استفراداً مع مكونات **8**آذار وتعزيز دوره الوطني وهو ما افرزته انتخابات **2010**(26).

المبحث الثالث : نظرة مستقبلية .

مما لاشك فيه ان طريق الديمقراطية التوافقية اليوم في لبنان محفوفة بالمخاطر ولاسيما بفضل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وادراك اهميتها كمرحلة مؤقتة على طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة فهي وسيلة قد تمكن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض ، ولكن من اهم شروط نجاحها هو النظر اليه على انه نقطة البداية الامنة لهذه الجماعات كي تنطلق منها وتتوحد نحو التقدم والنمو ، ولا ينبغي النظر اليها على انها نهاية المطاف او قمة الانتصار لكل منها في مواجهة الاخرى ، حتى لايؤول

الامر بنتيجته الى طرح الفيدرالية التي لاتناسب الوضع اللبناني بثقافته العربية الواحدة وبأقلياته المتعددة، فوحدة المجتمع اللبناني قائمة على درجة عالية من العضويات المتداخلة لدرجة ان الحواجز الجغرافية مصطنعة فهم غالبا أعضاء في عدة منظمات وجمعيات طوعية فيصبح سلوكهم اكثر اعتدالا لانهم مرغمون على التوفيق بين عدة مصالح هم أعضاء في مؤسسات لها ، كما ينبغي من جهة اخرى ومن باب الحفاظ على الديمقراطية نفسها حصر التوافق في بعض المواضيع العامة التي يجب تحديها بطريقة حصرية حتى لاتخرج الديمقراطية عن مسارها الصحيح ، وتتحول بأتجاه التنازع على تقاسم الحصص والمكاسب بين الجماعات ما يؤول حتما الى الفوضى وشل عمل الدولة وعدم التوافق اثرها على اي شأن كان وضياع الديمقراطية من أساسها [27].

فلو استقرأنا دور الاحزاب السياسية لوجدنا ان مشاهد التنازع الطائفي او المذهبي تتكرر هي نفسها تارة بالنزاع بين مدعي الدفع عن الطوائف والمذاهب وتارة اخرى بالصراع المكشوف فيمابينهم واحيانا بالمستتر والعلة الدائمة تبقى هي نفسها وتكمن في النفوس الطائفية من ناحية وفي نظامها السياسي والدستوري المتناقض من ناحية اخرى، فالنظام السياسي اللبناني ياخذ بمبادئ الديمقراطية التنافسية كما يأخذ ايضا بالتوافقية جامعا بين اسس النظام الديمقراطي البرلماني من جهة والاخر الطائفي من جهة اخرى . ان الدستور يعلن المساواة بين المواطنين امام القانون في المادة السابعة منه فيما يفرق بينهم على اساس انتمائاتهم المذهبية – الطائفية في المادة 59 منه ، والدستور ينص على ان الشعب مصدر السلطات والنائب يمثل الامة جمعاء فيما هو في الواقع العملي يمثل ابناء مذهبه ومنطقته ، ومن ناحية اخرى تنص الفقرة الخامسة من المادة 65 على ان قرارات مجلس الوزراء تؤخذ بالتوافق وان تعذر ذلك فبلتصويت بالاكثرية ، في حين لامجال للتصويت عمليا في حال قدر لنتائجه ان تأتي مناقضة للفقرة الاخيرة من مقدمة الدستور ، والتي تنص على ان لاشرعية لاية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك . اذاً في حال عدم التوافق بين ممثلي المذاهب حول مسألة ما يصبح من الممكن تعطيل مبدأ التصويت، فكيف تمضي عجلة الحكم في حال وصلت الامور الى الحائط

المسدود فعلى سبيل المثال امتنع عدد من الوزراء عن الحضور الى جلسات مجلس الوزراء بحجة ان مجلس الوزراء اتخذ قرارا بالاكثرية يناقض برأيهم ميثاق العيش المشترك فوقع الارتباك وشلت اعمال الحكومة؟

وهكذا فان الديمقراطية التي تعني حكم الشعب تحولت في لبنان الى حكم المذاهب لان نظام الحكم بعد الطائف بات اشبه مايكون بكونفيرالية مذهبية تملك فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء امكانية شل عمل هذا المجلس طبقا لما يماثل عادة حق الفيتو في اي كونفيدرالية تجمع بين دول مستقلة في الاساس. ولاريب ان هذه الاشكالية ليست في حقيقتها من طبيعة الديمقراطية وانما هي نابعة من صميم النظام السياسي اللبناني القائم على اساس البنية الطائفية إضافة الى تحول لبنان الى ساحة صراع إقليمي أدى الى فقد الأحزاب السياسية دورها الريادي فتحولت الى ضابطة إيقاع تتناغم ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، فالقيادات السياسية والقوى المذهبية تتنازع السلطة فيما بينها وتعمل على فرز اكثرية المواطنين ضمن اطر مذهبية – سياسية تقف وسيطا بينهم وبين انتمائهم الوطني وبالنتيجة تقضي الطائفية او المذهبية على مفاهيم المواطنية وتسحق القيم الديمقراطية . فحان الوقت كي تعي لبنان ان نظامها السياسي سيبقى متعثرا في خطواته ما استمر التمسك بتركيبته الطائفية المذهبية فتصوير التعايش بين الطوائف في لبنان على انه رسالة لبنان الحضارية لايكفي لبناء وطن على اسس متينة فلا احد ينكر ان التنوع المذهبي مصدر غنى للمجتمع اللبناني ولكن العيش المشترك هو واقع حال لانه شأن طبيعي في مجتمع متحضر حيث لاحاجة للانسان فيه للقيام بالغزوات المستمرة على جاره كي يؤمن استمرارية وجوده ، ان الشعب اللبناني المثقل بهموم الازمة المتفاقمة يدور في حلقة مفرغة لانستطيع القول ان الوعي مفقود ولكنه شرط من شروط الديمقراطية التي لم يتمرس الشعب اللبناني عليها بقدر ما تمرس على اطاعة الاوامر ، ومن جهة اخرى ان المسؤولين يقفون في غالبيتهم حجر عثرة امام تفتح سبل الديمقراطية فلا وجود حتى الان لقانون انتخابي يؤمن صحة التمثيل النيابي ولا وجود لتشريعات عادلة تضع حدا للانفاق على الحملات الانتخابية او تضع شروطا

للحملات الاعلامية التي غالبا ما تستغل مشاعر الناس وتوثر على الجانب الغرائزي . وهكذا تبدو الديمقراطية مشوهة في لبنان اذ لم يحصل في لبنان ان استقالت حكومة لانها فقدت التجانس بين اعضائها كما تقضي الاعراف الديمقراطية اللبنانية كما لم يحدث ان سحب المجلس ثقته من الحكومة.

ان الحرص على بقاء الاشخاص في امكنتهم داخل المؤسسات ينبع من الحرص على التوازن المذهبي المزعوم ولو ان في ذلك ما يلغي الديمقراطية من اساسها ، حيث لعبت الأحزاب السياسية دورها الفاعل في تحول لبنان الى ساحة الصراعات الإقليمية عجزت السلطة فيها عن كبحها واستغلت الأحزاب استثمار الصراعات على حساب الاندماج الاجتماعي ، والاهم من ذلك لايمكن ان تثمر الديمقراطية في ظل الازمة المعيشية الخانقة التي تعيشها عامة الناس ، فلا عجب ان يبيع الجائع صوته لمن يجود عليه اكثر طالما ان بعض النخب من المثقفين يدورون في فلك القوى السياسية التي تختصر المذاهب في اشخاصها املا في العثور على مغانم شخصية ، فكيف يمكن دمج الديمقراطية التي تنظر الى الافراد كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات مع المذهبية السياسية التي تنظر اليهم على انهم رعايا من رعاياها. وعليه لو اريد التغيير في طبيعة النظام السياسي فان ذلك يتوقف بالدرجة الأساس على دور الشعب في تحقيق وبناء مجتمع قوي مدني قادر على النهوض والوعي بالمشاكل المحيطة به حسب الإمكانات المتوفرة له ومع ذلك فانه يبقى للنخب السياسية الدور الأكبر في توجيه عقول الشعب كذلك يجب على لبنان العمل على اسقاط النظام الطائفي كبديل لعملية التحول نحو تحديث الدولة وعقلية المواطن، من جانب اخر على المواطن الادراك بان التوافق هو تدبير مؤقت لازمة قادمة لامحالة، فالتوافق لا يعمل على تحقيق وحدة متكاملة او تفتيت للطوائف المختلفة لذا فان التسويات التوافقية في اطار الطوائف اللبنانية كانت هشة لدرجة انها لا تقدر على مواجهة الازمات السياسية والاجتماعية فتلك التوافقات لم تجنب لبنان معاناة الحروب الاهلية بالإضافة للازمات الوطنية [28] .

وعليه لو ارادت لبنان التغلب على الوضع التوافقي فيجب عليها في البدء القضاء على الخلل في دولتها المتمثل بالدرجة الأساس بالنظام المؤسساتي المقسم للطوائف، خاصة الطبقة العليا في المؤسسات الدستورية فالدولة يجب ان تعترف بوجود الطوائف ولا تلغيها ولابد من الإصلاح المؤسساتي وتكون عملية توزيع المناصب على أساس الكفاءة وليس الطائفة الذي يضع المؤسسات بصورة التوافقية على أساس حصة كل طائفة عند التشكيل الحكومي[29].

الخاتمة:

ان طريق الديمقراطية في لبنان متعثر جدا ومن اخطر ما يواجهه هو مسألة انفتاح كل طائفة على طرف خارجي اقليمي او دولي ما يجعل التوازن الداخلي المعقد بين القادة السياسين الذين يدعون احتكار تمثيل رعايا مذهبهم مرتبطا بالتوازن السياسي القائم ما بين القوى السياسية والاقليمية والدولية ، وهذا مايعمق الهوة اكثر بين الناخبين من مختلف المذاهب ويجعل الحس المذهبي يتغلب على الحس الوطني ، وفي هذه الحالة لن ينفع العرف السائد في توزيع الرئاسات بين المذاهب ولاتقاسم التمثيل النيابي المذهبي بقادر على حل الازمة من جذورها انما هي مجرد ترميمات مساعدة اذا ما اعتبرت انية فلا امل يرتجى من الديمقراطية في غياب المواطنين ولا امل في تحقيق المواطنية من دون نشأة قوى سياسية نضالية متجددة تعي ان التوجهات الوفاقية المذهبية هي ترميمات مرحلية تنفع بالتأكيد اذا ماقترنت بالتخطيط لما هو ابعد منها اي بالتخطيط لمجتمع مدني لايلغي المذاهب بل يرفعها ويجلها ويجعلها بعيدة عن الصراعات السياسية الوخيمة فصيغة الحكم التوافقي في لبنان كان وليد عوامل متعددة أهمها الجذور التاريخية منذ أيام الحكم العثماني بالإضافة الى صيغة الميثاق الوطني عام **1943** الذي قضى رسميا بتوزيع الطوائف للرئاسات كما ان غياب الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء للطائفة اكثر من الانتماء للوطن ككل هذا ناهيك عن الية الانتخابات النيابية التي تجري وفقا لنظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية فلكل دائرة انتخابية مرشحين تعكس تركيبة الطوائف لكل دائرة انتخابية.

وعليه فان تصحيح المسار الديمقراطي بالطرق السلمية يتطلب ورشة عمل كبرى ينبغي ان يتجند لها الافراد والجماعات والمسؤولية تقع هنا على عاتق المواطنين المثقفين الملتزمين بقضايا مجتمعهم والواعين تماما لمخاطر الطائفية المذهبية، فالمعركة هي معركة المواطنة في مواجهة المذهبية، وهذا يتطلب نفسا طويلا لعمل نضالي جماعي منظم سواء على صعيد الاحزاب او النقابات او النوادي ومؤسسات المجتمع المدني مما يؤدي الى تكوين قوى سياسية جديدة قادر على تفعيل اسس الديمقراطية الحقيقية في لبنان.

Consensual democracy and political parties in Lebanon future vision

DR. Ebtisam Hatem Alwan

Abstract:

Democratic systems are more effective systems of harmonic States with diverse communities, ideologically or linguistically or ethnically or other

Lively with the nature and effectiveness of the party system, the party system is effective and able to absorb these Variations in the system whenever community achieve stable politically and socially prominent States Lebanon are taken from the Is the failure of the party system to accommodate different variations and thus deviating from the fundamental goal of representing different community And continuity between rulers and ruled that political parties whose base is getting power or power-sharing between the parties so Downside to the parties for their inability to activate effective political participation.

المصادر والهوامش

[1] – غرايم جيل ، ديناميات الصيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني ، ترجمة شوكت يوسف ، مطبعة وزارة الثقافة السورية (دمشق ، 2005) ، ص164 .

[2] – متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان الغربية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) ، ص29 .

[3] – ديفيد هيد ، الديمقراطية ونماذجها ، ترجمة فاضل جتكر ، (بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجي ، 2007) ، ص42 .

[4] ينظر: مجموعة باحثين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ، ص38 .

[5] – رضوان زيادة ، الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، في ملف الديمقراطية التوافقية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد334 ، سنة 29 ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) ، ص83 .

[6] – ينظر : عدنان جابر ، الديمقراطية والعقلانية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 254 ، سنة 22(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ص130 .

[7] – اسعد كاظم شبيب ، الديمقراطية التوافقية في تصور حزب الله اللبناني ،كلية العلوم السياسية ،جامعة الكوفة / العراق ، العدد 20 حزيران ،2016 ، ص43

[8] – ينظر احمد الشاهي ، الديمقراطية التوافقية في السودان ، في ملف الديمقراطية التوافقية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد334 ، سنة 29 ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) ، ص115.

[9] – نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث والتوثيق، 1998) ، ص9 .

[10] –جورج سعادة، قصتي مع الطائف. حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل (بيروت: 1998).ص33وكذلك ينظر :المعجم الوزاري اللبناني ،سيرة وتراجم وزراء لبنان 1992–2008 ،دار بلال للطباعة والنشر ،بيروت –لبنان ،2008 ،ص103

[11] – ينظر جورج اديب ،أحزاب اللبنانيين وجعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين (1908–1929)،دار النهار للنشر، بيروت –لبنان ،2003 ، ص36

[12] – المصدر نفسه، ص37

[13] – ينظر :عبد علي فتوني ، تاريخ لبنان الطائفي ،دار الفارابي ،بيروت –لبنان ،2013 ،ص13.

[14] – مروان حرب ،الشهابية ،حدود تجربة التحديث السياسي في لبنان ،دار سائر المشرق للنشر والتوزيع ،لبنان ،2012 ، ص28

[15] - **Frank Stoakes, "The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as Builder, Surrogate and Defender of the State ,"Middle Eastern Studies II) October 1975), pp.232 .**

[16] –احمد ناصوري ،التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان :اهم ملامحها وانماطها ، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية /سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، دمشق –سوريا ،المجلد 37 ،العدد 2 ،2015 ،ص 47

[17] – علي شعيب واخرون ،الشيعة في لبنان : من التهميش الى المشاركة الفاعلة ، دار المعارف الحكيمة ،لبنان ،2012 ، ص284

[18] – المصدر نفسه، ص285

[19] – حول حركة أمل وحزب الله، أنظر توفيق المديني، أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص77.وكذلك ينظر : زهوة مجذوب ، الصراع على السلطة في لبنان ، شلركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت لبنان ،2011 ص 54

[20]– غسان علم الدين، "قراءة في الحركات الإسلامية في طرابلس، جند الله نموذجاً"، النهار، 5 كانون الأول 2001.

[21]– منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجا 1990–2011 ، شركة المعارف للأعمال والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،2012 ,ص 152.

[22]– عصام فارس ،التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية ، دار سائر للنشر والتوزيع ، بيروت –لبنان ،2013 ،ص135

[23]– سالم المعوش ،النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية ،دفاتر السياسة والقانون ،جامعة لبنان ،لبنان العدد (5–6) ،2011 ،ص 135

[24]– جريدة المستقبل، الخميس 30 أيار، 2009، العدد 2702، شؤون لبنانية.

[25]– أنطوان ساروفيم : وظيفة الانتخابات النيابية في لبنان، ط1، دار الفارابي، بيروت – لبنان، أيار 2015، ص239.

[26]– المصدر السابق ، ص 246.

[27] ينظر ، ثناء فؤاد ، اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **1997**) ، ص**130**.

[28] – كميل حبيب، السياسية اللبنانية واستبداد الطائفة الدينية ، ترجمة فوزي بن عمار، ترجمات قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة ،مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، www.mominoun.com **20** يناير **2017**، ص**4**.

[29] – نسيم ظاهر، عن الأحزاب والدولة في لبنان، دار النهار للنشر، بيروت– لبنان، **2008**، ص**146**.